مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 20 (2014) : 183 – 201
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

قراءة تاريخية حول الجالية الجزائرية بتونس

أ/بشير مديني
جامعة البليدة

المقدمة:

ما من شك في أن الهجرة نحو العالم الخارجي هي هجرة قديمة قدم حركية الإنسان ونشاطه فأينما تجلت عوامل الجذب والطرد تحرك الإنسان وتوجه نحو أرض الجذب فارا من أرض الطرد. وما من شك أيضا في أن الإنسان الجزائري قد تأثر هو الآخر عبر الزمن بهذه الحركية الثنائية "الجذب والطرد ".بحكم تعرض البلاد للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية وعلى رأس هذه العوامل الإستعمار الفرنسي الذي احتل البلاد منذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر وكان من الطبيعي أن يكون هذا الإحتلال عامل طرد لسكان الجزائر الذين شدوا الرحال إلى أماكن ومناطق عديدة اعتبرت مناطق جذب بالنسبة لهم ، وقد هام الجزائريون في هذا العالم في شماله وشرقه وغربه وحتى جنوبه هربا من بطش إدارة الإحتلال الفرنسي . وكان من المنطقي أن تكون البلاد القريبة التي لم تتعرض في هذه الظروف إلى الإحتلال هي الأخرى أن تكون المستقبلة لهذه الهجرة خاصة وأنها ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمسألة العقائدية الدينية وهو الحج .

أن هذه البلاد المقصودة هي تونس ، وتونس عند الكثير من الجزائريين هي الممر الطبيعي و الحتمي نحو الحجاز كما أنها تمثل منطقة استقرار كبرى للجالية الجزائرية بها منذ زمن بعيد.

من هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة ب "**قراءة تاريخية حول الجالية الجزائرية بتونس**" والتي سأحاول فيها مناقشة أسباب هجرة هذه الجالية وأقسامها ثم أنواع هذه الهجرات وطبيعتها وتنظيماتها ،ثم أهم أماكن إستقرار هذه الجالية .

1 - الأسباب الطبيعية الجغرافية:

هي من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في هجرة الكثير من الجزائريين نحو تونس، فتونس كما هو معلوم تقع شرق الجزائر وتشترك معها في حدود جغرافية قاربت ألف وثلاثمائة كيلومتر ، كما أن انفتاح المنطقة الحدودية وانبساطها نسبيا زاد في سهولة الاتصال، ذلك أن المنطقة الشرقية للأطلس التلي هي أقل ارتفاعا من جزئه الغربي حيث يصل أقصى الارتفاع شرقا ألف وخمسمائة متر تقريبا (وهو جبل الشعانبي بتونس) ، بينما نرى الارتفاع يزيد عن أربعة آلاف وخمسمائة متر تقريبا في المنطقة الغربية (وهو جبل طوبقال بالمغرب). ويبدو من هذا المنطق الطبيعي الجغرافي مدى سهولة اتصال الجزائريين بالمناطق الشرقية أكثر من المناطق الغربية.

2 - الأسباب التاريخية والسياسية :

تبدو هذه الأسباب أيضا من أهم العوامل التي ساهمت في الهجرة الجزائرية نحو تونس ، فاحتلال الجزائر سنة 1830 زاد[1] في الهجرة نحو الخارج خاصة نحو المشرق (تونس)،كما أن تعثر وفشل ثورتي الأمير عبد القادر (1833-1847)[2] وأحمد باي (1830-1849) في مواجهة الاحتلال الفرنسي سرّعت عملية الهجرة نحو البلاد التونسية خصوصا والمشرق العربي عموما، وبانهيار ثورة أحمد باي في قسنطينة بالخصوص زادت الهجرة نحو الخارج[3].

ومما زاد في حركة الهجرة بشكل أكبر تلك الظروف القاسية التي عاشها الشعب الجزائري في أواسط القرن التاسع عشر وعقب القضاء على ثورتي لالّة فاطمة نسومر سنة [4] 1857 والمقراني سنة 1871 وما تلاهما من هجرات جماعية كبيرة طوعية أو قسرية خارج الجزائر. وإنه عند الحديث عن تونس لابد من الإشارة أن هذا البلد لم يتعرض إلى الاحتلال الفرنسي إلا بعد خمسين سنة من احتلال الجزائر، كما أن طبيعة الاحتلال في حد ذاتها (نظام الحماية[5]) قد سهلا بشكل كبير هجرة الجزائريين إلى هناك، أما بداخل تونس فإننا نلاحظ تلك الترسانة من القوانين التي سنّتها السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ قانون سنة1834 الذي ضم الجزائر بشكل مباشر إلى فرنسا ، وقوانين أخرى لاحقة. وكل هذه القوانين التي مست بالخصوص الجانب الإنساني للجزائري جعلته يغادر الوطن نحو خارجه.

3- الأسباب الاقتصادية :

تمثل المسألة الاقتصادية عنصرا جوهريا في الهجرة

الجزائرية نحو خارج البلاد عموما وإلى تونس خصوصا، فالدراسات الاستعمارية ذاتها تشير إلى" أن استعمار الجزائر ساهم في تدفق رؤوس الأموال والسلع إلى داخلها."[6] أي أن التدفق هذا يخص الفرنسيين الذين اصطحبوا مع الرساميل هذه جيشا من الكولون الذين ساهموا في تهجير السكان الأصليين بعدما فرضت عليهم قوانين ضريبية فاحشة ظلّت تلاحقهم حتى في الأراضي التونسية. ففي مراسلة من الحاكم العام الفرنسي بالجزائر وبالنيابة عنه من الأمين العام للحكومة إلى المقيم العام الفرنسي بتونس مؤرخة يوم 29 ماي 1906 يطلب التفتيش والبحث عن أحد عشر جزائريا من قبيلة أولاد سيدي عبيد من تبسة غادروا المنطقة بخيمهم ومواشيهم نحو الأراضي التونسية سنة 1905 دون دفع الضرائب التي في ذمتهم ، وهي القائمة التي تحمل الأسماء الآتية : أحمد بن عثمان ، يوسف بن رابح ، أم السعد بنت رابح ، صالح بن صميدة ، بوزيان بن محمد ، علي بن محمد صالح بن صايفي ، صالح بن يونس ، أحمد بن عبد الله ، محمد ابن علي بن عايشي ، محمد لوصيف بن عبد الله"[7]. وفي زمن قصير جدا أصدر المقيم العام الفرنسي بتونس برقية تفتيش وبحث عن هؤلاء الأشخاص يوم 6جوان 1906 [8]، تحمل ذات الأسماء وذات الترتيب.

4- الأسباب الاجتماعية والدينية :

من الطبيعي أن تكون الأسباب الاجتماعية والدينية من ضمن العوامل الفاعلة للهجرة الجزائرية نحو تونس، وتبدو هذه الأسباب في شقّين رئيسيين:

يعد السبب الأول ايجابيا ، وهو المتمثل في العامل الديني[9] واللغوي ، بل وحتى في مجال المصاهرة والقرابة، ذلك أن الحدود المشتركة التي تمتد على مسافة ألف وثلاثمائة كيلومتر جعلت القرابة بين سكان المناطق الحدودية أمرا طبيعيا وأصبح التداخل بين الأسر من خلال رابطة المصاهرة أمرا عاديا،لكنه" كان مزعجا بالنسبة للسلطات الفرنسية ذاتها، الأمر الذي جعلها تتدخل في الكثير من الأحيان عن طريق إبرام اتفاقيات مع هذه الأسر والأعراش ، خاصة منها تلك المتعلقة بالرعي(أو ما يعرف بالعشابة). ففي اتفاقية أبرمت في مدينة قفصة التونسية يوم 30 مارس 1912 بين جوزيف دولهو (Joseph Delhaut) القائد الأعلى لإقليم تبسة، وبول برنات (Paul Pernet) المراقب الملحق بمدينة توزر، وحددت هذه الاتفاقية[10] شروط الرعي بين سكان نواحي توزر وسكان نواحي تبسة في فصلي الشتاء والصيف في ست مواد رئيسية. واعتقدت فرنسا بذلك أنها نظمت الجوانب القانونية ، بل على العكس فقد زادت في الترابط الاجتماعي بين سكان المدن الحدودية.

ويعد السبب الثاني سلبيا ، ذلك أن سياسة التفقير والتجويع والتهجير والتجهيل التي مارستها فرنسا على سكان الجزائر عجلت بهجرة الكثير منهم نحو الخارج عموما وتونس بشكل خاص ، إذ أن الظروف القاسية التي عاشها سكان الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر 19 حتّمت هذه الهجرة.[11]

تلك إذن هي أهم الدوافع والأسباب التي ساهمت في هجرة الجزائريين نحو الخارج عموما وتونس بشكل خاص.

أهم الهجرات:

إن الهجرات الجزائرية باتجاه تونس قديمة ، وهي نتيجة للأسباب السابق ذكرها، وإن ما توفره المصادر الأرشيفية ،خاصة منها الأرشيف الوطني التونسي[12](ANT) والأرشيف الفرنسي، تؤكد أن وجود الجزائريين كان مكثفا بالبلاد التونسية قبل "انتصاب الحماية الفرنسية"، ففي رسالة أحمد البدوي الورقلي ، شيخ الورقليين بتونس ، إلى الوزير الأول التونسي سنة 1889 ذكر فيها "...أن حراسة سوق العطارين موكلة لسكان ورقلة منذ خمسة قرون.."[13] وقد يكون تحديد هذا التاريخ فيه قليل من المبالغة ، لكنه لا ينفي وجود الجالية الجزائرية بتونس منذ فترة زمنية طويلة، وبالخصوص قبل الحماية الفرنسية على هذا البلد.

وإن أول سجل أو تسجيل للجالية الجزائرية بتونس كان سنة 1876[14] وهو الدفتر[15]الذي يحمل قائمة بـ ألف وسبعمائة وخمسة وعشرين (1725) اسما مقسمة على النحو الآتي:

- تسعمائة وسبعة وثلاثون (937)جزائريا مسلما.
- سبعمائة ستة وأربعون (746)يهوديا جزائريا.[16]
- اثنان و أربعون (42)متجنسا.

والحقيقة أن هذه الأرقام لا تعكس الرقم الحقيقي للجالية الجزائرية بتونس، فقد قدره خير الدين باشا ، الوزير الأول، عام 1876 بحوالي خمس عشرة ألفا (15000) ، وقدره القنصل الفرنسي بحوالي ألفين وخمسمائة (2500)[17] بالنسبة للجزائريين المتوافدين على البلاد التونسية لأنه لا يسجل إلا البالغون من جهة ، ومن جهة أخرى لا يشمل التسجيل كل الجزائريين ، فهناك منهم غير المسجلين.

1- أقسام المهاجرين الجزائريين:

ينقسم المهاجرون الجزائريون إلى قسمين:

التليون : أي سكان الشمال من عنابة وقسنطينة وبلاد القبائل والعاصمة وحتى الغرب الجزائري ، أي وهران. وعادة ما تكتسي هجرتهم الصبغة العائلية النهائية ، أي أنهم يستقرون بتونس بشكل دائم ، دون عودة في الغالب.

الصحراويون[18] :الصحراء عموما هي منطقة كبيرة وشاسعة تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا. وتحدها من الشمال جبال الأطلس وهي الجهة التي جاء منها المهاجرون القادمون من الجنوب الجزائري،أي السوافه والمزابيون والورقليون والتواتيون، وهؤلاء الأشخاص يهاجرون بصفة فردية ولإقامات محدودة زمنيا ، كما أن هجرة الصحراويين هي هجرة رجالية بالدرجة الأولى ، إذ لا تمثل هجرة النساء إلا العشر من مجموع الرجال. وهذا راجع لأسباب عديدة من بينها أن السوافه مثلا لا يستقرون مدة زمنية طويلة في تونس ثم يعودون إلى أوطانهم ، وبالتالي فهم ليسوا في حاجة إلى جلب أهاليهم .

وبالعودة إلى السجل رقم 3968 والتي عددها تسعمائة وسبعة وثلاثون (937) مرتبة على الصادر سنة 1876 ، نلاحظ أن ترتيب الجالية الجزائرية النحو الآتي:

الجدول رقم 1[19] : الجاليات الجزائرية في أول إحصاء سنة 1876:

الجالية	العدد	النسبة مقارنة بالمجموع
السوافة	73	% 7,79
العنابيون	47	% 5,01
القسنطنيون	42	% 4,48
العاصميون	18	% 1,92
الوهرانيون	10	% 1,06
المزابيون	9	% 0,96
أهل المدية	5	% 0,53
الورقلية	4	% 0,42
البليديون	3	% 0,32

يعد هذا أول إحصاء رسمي للجالية الجزائرية وقد أخذنا منه عيّنة من مائتين و أحد عشر(211) فردا من مجموع تسعمائة وسبعة وثلاثين(937) أي ما يعادل نسبة 22,50 % من المجموع العام.وهنا نستطيع ملاحظة ما يلي:

أ- إن أكثر الجاليات وجودا في تونس هي الجاليات الحدودية، أي السوافة، والعنابيون، والقسنطينيون، وهم الذين يقدر عددهم ب 162 من مجموع 211 فردا ، أي ما يعادل نسبة 76,77 % من الجالية المحصاة في هذا الجدول.

ب – يقدر عدد سكان العاصمة نسبة لا بأس بها ، أي 18 من 211 فردا وبنسبة 8,53 %، وهي نسبة معتبرة مقارنة بسكان بني ميزاب أو ورقلة.

ج- ليس بإمكاننا اعتماد فرضيات بوجود جالية جزائرية بتونس قبل هذه الفترة على الرغم من وجود هذه الجالية عمليا لأن السجلات والتسجيلات غير متوفرة إلا منذ سنة 1876. والسؤال المطروح هو لماذا تم ذلك سنة 1876 بالذات؟

لقد ساد الاعتقاد بعد انتهاء ثورة المقراني سنة 1871 بأنه لا مجال لبقاء الجزائريين بالجزائر ، ومن هنا زادت وتكثفت هجرتهم نحو الخارج خاصة منها تونس.

ومن هنا رأت السلطات التونسية أولا ثم السلطات الفرنسية ثانيا ضرورة مراقبة هذه الجالية وبرزت بذلك الدفاتر والوثائق حول هذه الجالية بتونس وغيرها، وكذلك الحال في عهد الحكم المدني في الجزائر في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة.

وبعد هذه المرحلة من الهجرة الجزائرية نحو تونس تأتي مرحلة ثانية وجديدة وهي مرحلة العقدين الأول والثاني من القرن العشرين (20) وبالأخص في الفترة الفاصلة بين سنتي 1907 و1913. وقد ازدادت الهجرة الجزائرية بشكل أكبر بعد أن أصدرت فرنسا قانونها الخاص بتجنيد الجزائريين إجباريا. وتشير الكثير من الدراسات أن تعداد الجالية الجزائرية في تونس قد ازداد بشكل كبير خلال هذه المرحلة بحيث أن الكثير من الدراسات والوثائق الأرشيفية تؤكد أن عدد الجزائريين ازداد بشكل كبير خلال هذه الفترة وما تلاها حيث أن الإقامة العامة[20] أصدرت منشورا بتاريخ 20 فيفري 1909 تحت رقم CC/67 يقضي بتحويل الجزائريين قسرا وإعادتهم[21] إلى الجزائر، وقد طبق هذا الإجراء بصرامة بحيث لا يفرق هذا المنشور بين الكبار والصغار[22] والذكور والإناث ولم يقلص تطبيق هذا المنشور زيادة الجزائريين ففي إحصاء خاص بالأجانب المسلمين ما بين سنتي 1921 و 1936 يبين أن الجزائريين يمثلون أعلى نسبة في تونس العاصمة وحدها ، وهو ما يلاحظ من الجدول الآتي:

الجدول رقم 2[23]: إحصاء الجالية المغاربية بتونس.

السنوات	1921		1926		1931		1936	
الجاليات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجزائريون	8672	%75	9378	%78	6117	%73.5	9125	%71
المغاربة	1186	% 10	728	%6	481	% 6	1045	% 8
الليبيون	1366	% 12	1848	% 15,5	1587	%19	2486	% 19,5
الآخرون	355	% 3	49	% 0,5	136	% 1,5	151	% 1,5

من خلال القراءات الأولى لهذا الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- إن الجزائريين يمثلون حوالي ثلاثة أرباع ($\frac{3}{4}$) الجالية

المسلمة الأجنبية بتونس[24].

- تمثل هذه الجالية تقريبا سبعة أضعاف الجالية المغربية والجالية الليبية كل واحدة على حدة[25].

- يعد هذا الجدول هو أول جدول إحصائي يفرّد ويفصّل بين الجاليات المسلمة لأول مرة، أي في فترة ما بين الحربين.

هكذا كانت الجالية الجزائرية أولى الهجرات التي وصلت التراب التونسي وبأعداد كبيرة، وإن هذا العدد يزداد كلما تقدم الزمن. وقد بلغ رقما كبيرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة عند اندلاع الثورة التحريرية الكبرى بالجزائر في 1 نوفمبر 1954 بحيث قارب العدد ثلاثمائة ألف (300.000)جزائري ، فحسب وثيقة أرشيفيه لودادية الجزائريين المسلمين بالقطر التونسي بتاريخ 7 أكتوبر 1955 بلغ عدد الجزائريين حوالي ثلاثمائة ألف (300.000).[26]

2- <u>أنواع الهجرات وطبيعتها وتنظيمها</u> :

أ- **<u>أنواع الهجرات وطبيعتها</u>:** يمكننا تقسيم أنواع الهجرات الجزائرية وطبيعتها إلى قسمين (من حيث الجنس ومن حيث طبيعة العمل).

<u>الجنس</u>: يلاحظ في هذا المجال أن سكان التل الجزائري أي ساكني المناطق الشمالية خاصة منها قسنطينة وعنابة ، فإن هجرتهم عائلية باتجاه تونس وكثيرا ما تأخذ الطابع النهائي ، أي الاستقرار النهائي بتونس. وضمن هذه الهجرة "التلية" تذكر بعض المصادر أن من مجموع أربعة مهاجرين تجد واحدا منهم امرأة، أما سكان الصحراء من سوافة وورقلية وتوات وبني ميزاب فان هجرتهم الإجبارية – عكس التليين – جعلت منها هجرة رجالية فردية ومؤقتة ، فمن بين أحد عشر (11) مهاجرا نجد امرأة واحدة. ويعود تفسير هذه الهجرة الأخيرة (الصحراوية) بهذا الشكل إلى كون السوفي مثلا لا يبقى مدة زمنية طويلة في تونس يعود على إثرها إلى البلد. أما المزابي فإن العادات والتقاليد لا تسمح له بالبقاء كثيرا في تونس[27]. وعلى هذا الأساس نلاحظ أن نسبة كبيرة من الجالية الجزائرية هي رجالية من أهل الجنوب وهي مختلفة عن أهل الشمال. ويلاحظ من الوثائق الأرشيفية أن سن المهاجرين يتراوح ما بين ثلاث وعشرين واثنتين وسبعين (23 و 72) سنة.

<u>المهن</u>: أثرت المهنة في طبيعة الهجرة الجزائرية بشكل كبير ، فعلى الرغم من سيادة المهن البسيطة والمتواضعة فإننا نستطيع أن نميز بين المهن التالية التي تخصص فيها الكثير من الجزائريين.

إن سكان التل خاصة منهم سكان قسنطينة وعنابة وبجاية الذين كانوا من الأعيان في الغالب والذين هاجروا عقب ثورة المقراني في غالبيتهم ، فإنهم تخصصوا في بعض النشاطات كالثقافة وتجارة الصوف والحرير خاصة، بالإضافة إلى المهن العادية والبسيطة الأخرى التي أصبح غير ممكن القيام بها في الجزائر بسبب الظروف الصعبة التي أصبحت تعيشها البلاد.

أما سكان تبسة وخنشلة والنمامشة، وهم أقل مركزا ومكانة من الذين سبقوا ، فإنهم يحترفون المهن البسيطة كعمال يوميين وجراري عربات.... وهم يمثلون نسبة كبيرة من الجالية الجزائرية. ويعمل معظمهم كعمال في الفلاحة، وجزارين وعمال في السكك الحديدية والمناجم والموانىء وبالمقاهي وغيرها. وليس بالضرورة أن تشمل هذه المهن تلك المهن التي كانوا يعملون بها في البلد الأصلي، فالغالب أن أول المهاجرين يعمل في مجال ما وينجح فيه فيأتي من بعده آخر يتخذ المهنة نفسها[28] . وهناك من تخصص في مهنة ما ببلده الأصلي مثلا التجارة أو تسيير الدكاكين ، كما هو الحال بالنسبة لسكان بني ميزاب ، لكنهم حينما ذهبوا إلى تونس وجدوا الجرابة[29] قد سيطروا على هذه التجارة فامتهنوا بذلك مهنا أخرى ، مثل العمل في الحمامات وبيع الحلويات. كذلك الحال بالنسبة للورقليين الذين كانوا يعملون في المناجم في بلدهم الأصلي وفي الجزائر العاصمة لكنهم أجبروا على تغيير هذه المهنة في تونس فأصبحوا عمالا بالبيوت وحراسا في الأسواق وغير ذلك[30]. كما نشير إلى أن المشتغلين بالرعي كثيرا ما يستقرون غرب البلاد التونسية عند الحدود.

ب- <u>التنظيم الإداري</u>:

يعتمد التنظيم الإداري للجزائريين في تونس على الشيوخ، ويبدو ذلك من خلال ما يلي :

نظام المشيخة : إن تنظيم الجزائريين في تونس هو التنظيم ذاته الذي كان معتمدا في البلد الأصلي ذلك ، وهو نظام الشيوخ الذي كان سائدا في المجتمع الجزائري وبالخصوص داخل القبيلة والعشيرة نقلوه نحو الأرض التونسية وظل سائدا قبل عهد الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881 وكان بشكل وراثي وهذا النظام لا يشمل الجزائريين فحسب بل يشمل كل الجاليات المسلمة في تونس، وقد كان نظام الشيخ إداريا واجتماعيا في بداية الأمر لكي يتحول إلى مسائل الشرطة والضرائب والجوانب العسكرية في وقت لاحق، وهو – الشيخ- الواسطة بين الإدارة الاستعمارية وبين الأهالي، كما يمكن أن يستغل في بعض القضايا السياسية.

وفي عهد الحماية الفرنسية على تونس نظمت فرنسا منصب المشيخة فأصبح على كل جهة شيخ يعينه المقيم العام أو يقترحه المراقب المدني ويعينه رسميا الباي،[31] ويلاحظ في التعيين أن ذلك يتم بأمر من الباي مباشرة وبنفس الطريقة التي يعين بها شيوخ تونس .

ومن أهم المهام التي يقوم بها الشيخ نذكر:

الحالة المدنية : إن الشيخ هو الذي يقدم لأهالي الجهة التابعة له كل الوثائق التي يحتاجونها مثل الشهادات المستعجلة، وشهادات الإقامة وغيرها.

الحالة العسكرية : يقوم الشيخ بتسجيل ودعوة الجزائريين الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية بين ثماني عشرة وست وثلاثين (18-36)سنة ويقدمهم للسلطات الفرنسية.

الحالة الجبائية : يقوم الشيخ بجمع الضرائب من الجزائريين التابعين له ، وهي ضريبة تقدر قيمتها بستين (60) فرنكا فرنسيا تعرف بضريبة المساهمة[32] . ويدفعها الجزائري البالغ ما بين سن الثامنة عشر والستين (18-60)سنة. وإنّ ما يجمع من ضرائب يقدم للسلطات الفرنسية، وعلى أساس قيمة

الضرائب المجموعة تحدد مكانة الشيخ لدى السلطات الفرنسية . وقد اعتمدت فرنسا هذا النظام منذ سنة 1891.

وابتداء من سنة 1919، قامت السلطات الفرنسية بإصلاحات تتعلق بهذا المنصب بحيث قسمت هذا العمل إلى سبعة مناصب حسب الانتماء الجهوي، وبسبب ذلك أضيفت مناصب جديدة لحسن تأطير سكان العاصمة وقسنطينة ووهران . وكان كل هذا من أجل تحصيل الضرائب[33] . ونتيجة لذلك فإن عدد المساهمين في هذا النظام الضريبي قد ارتفع من ألف وثلاثمائة واثنين وثمانين(1382) فردا سنة 1919 إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة (3500) فردا سنة 1941.

ويتقاضى الشيخ نسبة مئوية معيّنة من الضرائب المجموعة، وكثيرا ما طرأت مشاكل بين الشيوخ الجزائريين وبين شيوخ المدينة (التونسيون) في مجال دفع الضرائب أو جمعها كما تدخلت السلطات الفرنسية في الكثير من المرات لفض النزاع فيما بينهم. ففي خلاف وقع بين شيخ مدينة تونس وبين شيخ القسنطينيين بتونس حول مسألة الضرائب وكيفية دفعها وجمعها ، قدم شيخ مدينة تونس شكوى ضد شيخ القسنطينيين إلى المراقب المالي والمقيم العام . وردّ المراقب المالي برسالة مطولة مؤرخة في 3 فيفري سنة 1920 تحدث فيها عن القوانين المسيرة لنظام المشيخة وغيرها من الشروط والضوابط[34] . وكان في ذلك الوقت يمكن للمراقب المالي أو لشيخ المدينة أن يوجه تحذيرا أو إنذارا إلى الشيخ الجزائري في حالة ما إذا كانت قيمة الضرائب المجموعة ضئيلة.

ونشير هنا إلى أنه يجب أن تتوفر العديد من الشروط لتعيين الشيخ الجزائري يقرها كل من شيخ المدينة (وهو تونسي) والمراقب المالي (وهو فرنسي) ، ومن هذه الشروط نذكر ما يلي:

- انتماؤه إلى الجهة المراد التشيخ عليها.
- ولاؤه التام لفرنسا .
- تحديد المناصب التي سبق توليها ، مثل وكيل الحبوس أو أمين الحمامات..إلخ.
- إتقانه للغة الفرنسية.
- كثرة ملكياته العقارية.
- علاقته بالطرقيين والمرابطين وغيرهم .

وبالإضافة إلى كل هذه الشروط ، يملأ المراقب المالي وثيقة شخصية يسجل فيها المعلومات[35] الآتية (ستة عشر (16)معلومة) . وهو الأمر الذي ورد في وثيقة شيخ القسنطينيين في 6 ماي 1919 جاء فيها ما يلي:

- الاسم الثلاثي.
- المشيخة المقصودة.
- تاريخ ومكان الميلاد.
- الحالة الصحية.
- الحالة المدنية.
- عدد الأبناء.
- المهنة السابقة.
- السيرة.
- الأخلاق.
- المستوى التعليمي.
- الشهادات الجامعية.
- درجة معرفته للغة الفرنسية.
- أصل الأبوين وحالتهما المدنية.
- علاقته بالطرقيين.
- أملاكه الخاصة.
- ملاحظات ووجهة نظر.

وعلى الرغم من سعي السلطات الفرنسية إلى تنصيب من يواليها ومن يسير في سياستها نظرا للرقابة الشديدة المفروضة على كيفية التعيين. إلا أن الكثير من الشيوخ ساندوا أهاليهم بصورة خاصة والجزائر بصورة عام . ففي رسالة وجهها المراقب المالي إلى المقيم العام مؤرخة يوم 21 ماي 1919 حذر فيها من شيخ المزابية الذي كان يشن "حملة ضد الفرنسيين" بين أوساط سكان ميزاب، كما حذر فيها من شيخ السوافة الذي كان يقيم علاقات سياسية مشبوهة مع مناضلي "حركة تونس الفتاة"[36]، وهي جمعية سياسية للشباب التونسي تنشط ضد الاحتلال الفرنسي وغالبية أعضائها من خريجي المعهد الزيتوني.

وقد بقي نظام الشيوخ قائما إلى غاية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بل إلى فترة أواسط الخمسينيات من القرن العشرين.

وبالاطلاع على سجلات الشيوخ الجزائريين بتونس منذ سنة 1891 والمتعلقة بشيوخ وادي سوف والجزائر العاصمة ومنطقة القبائل وشيوخ بني ميزاب وشيوخ الورقلية الذين جاؤوا بالترتيب خلال فترات زمنية متقاربة ، وبشكل تدرجي ، يلاحظ أن أول من تولى المشيخة على الجزائريين في تونس هو علي بن سلطان بن بلقاسم من وادي سوف، ثم التحق به بونوة فرحات بن الحسين من الجزائر العاصمة منذ سنة 1908، ثم الحاج علي بن بكير من وادي ميزاب منذ سنة 1919 ، وأخيرا جلول بن الحاج محمد بن رمضان من ورقلة. وهذا هو الترتيب المتعلق بأهم الشيوخ الجزائريين الذي جاءت به الوثائق الأرشيفية ، وهو ما يوضحه أكثر الجدول التالي.

الجدول رقم 3 : أهم الشيوخ الجزائريين :

-اسم الشيخ و المنطقة	تاريخ ومكان ميلاده	تاريخ بداية مهامه	نهاية مهامه	ولاء عائلته لفرنسا	ممتلكاته
علي بن سلطان بن بلقاسم السوفي[37]	1860 وادي سوف	1جويلية 1891	1923	-	-

بونوة[38] فرحات بن الحسين على (الجزائر العاصمة)	1857 تاغمونت عزوز (البلدية المختلطة – فورناسيونال)	1908	1929	تجند طواعية 1877 شارك في احتلال الجنوب الحزائري عام 1878	تونس : أربعة منازل ودكان واحد بقيمة 2000 فرنك فرنسي تاغمونت عزوز : بيت وحديقة. أشجار الزيتون بقمة 2500ف ف
الحاج علي بن بكير (بني ميزاب)	1852 غرداية	منذ سنة 1912، وعين بمرسوم يوم 1919/7/2	توفي سنة 1920	-	يمتلك حماما بباب منارة بتونس
جلول بن حاج محمدبن رمضان ورقلة	-	مرسوم 1913/12/1	-	-	-

وقد بقي نظام الشيوخ قائما إلى غاية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ج- <u>التنظيم القانوني:</u>

<u>الجنسية</u> : قبل دخول الاحتلال الفرنسي إلى تونس سنة 1881 طالب الكثير من الجزائريين الجنسية التونسية، ويعود ذلك إلى الامتيازات التي منحها إياهم الوزير الأول التونسي خير الدين باشا من أجل تشجيعهم على الاستقرار في تونس، وقد مارس خير الدين سياسة "تونسة" الجزائريين عن طريق الإغراء، وقد اعتمد ومعه باي تونس على اعتبار كل مهاجر من بلد إسلامي إلى تونس فانه يتحصل تلقائيا على الجنسية التونسية ويعتبر مواطنا تونسيا، وقد اعتمد خير الدين وباي تونس هذه السياسة بسبب التداخل الكبير وتعدد الجوانب القانونية للجزائريين نظرا للسياسة الفرنسية المختلفة والمطبقة عليهم منذ ست وأربعين سنة (من سنة 1830 إلى سنة 1876). ونشير هنا إلى أن خير الدين باشا بعث برسالة إلى رئيس بلدية تونس في 1874/09/15 جاء فيها " ...إن الجزائريين المقيمين بتونس ينقسمون إلى ثلاث فئات، الأولى تنتمي إلى الجنسية التونسية والثانية باقية على الجنسية الفرنسية والثالثة بين الجنسيتين الفرنسية والتونسية..." [39] ومن هذا الوضع رأى خير الدين توحيدهم تحت الجنسية التونسية ومنحهم الحقوق وإلزامهم بالواجبات. ونتيجة لهذا الوضع الجديد المتعدد كان على الجزائريين دفع ضريبة (المجبة) التي كانت مفروضة على التونسيين، كما كانوا يقومون بالخدمة العسكرية التونسية، وكذلك التقاضي أمام القضاء التونسي.

خلال فترة الاحتلال الفرنسي لتونس كانت السلطات التونسية تتمتع بالسيادة وبالشخصية القانونية الدولية ولو نظريا وعليه فان الأراضي التونسية لا تصنف ضمن أراضي "المتروبول"، أي الأراضي الفرنسية لما وراء البحار . وعليه فان الذين تحصلوا من الجزائريين على الجنسية التونسية يبقون محافظين عليها، لكن بسبب هيمنة الاستعمار الفرنسي على البلاد التونسية وتجريد الباي من صلاحياته شيئا فشيئا تقلص عدد الجزائريين الحاملين للجنسية التونسية الذين أصبحوا يطالبون بالجنسية الفرنسية على الرغم من تمسكهم بالقانون الذي يجعلهم تحت سلطة الباي"[40].

<u>الوضع القانوني</u> : من الناحية القانونية خاصة الجانب المتعلق بمدى تطبيق القانون على الجالية الجزائرية فان الأمر يختلف بين منطقة وأخرى ومكان وآخر وعليه نستطيع أن نفرق بين ما يلي:

- <u>جزائريون تحت سلطة الباي (الجنسية التونسية):</u> وهم رعايا تونسيون بحكم القانون. ينطبق على هؤلاء القانون التونسي وليس لهم أي امتياز قانوني، وتنطبق عليهم الشريعة الإسلامية بالدرجة الأولى.

- <u>جزائريون رعايا فرنسيون:</u> ينطبق على هؤلاء القانون الفرنسي خاصة منه "قانون نابليون" [40 مكرر] وما يشمله من القانون المدني ، وقانون العقوبات، والقانون التجاري ، والإداري ، وكذا القانون الدستوري الفرنسي ، أي أنهم يلتزمون بهذه الضوابط القانونية.

- <u>جزائريون بين الجنسيتين التونسية والفرنسية:</u> ظهر وضع ثالث للجزائريين منذ صدور الدستور الفرنسي في 1946.09.29 الذي منحهم "حق الموطنة" الفرنسية، خاصة ما يتعلق بسكان الجنوب، وعليه كان يطبق عليهم القانون الفرنسي ، ما عدا الجانب المتعلق بالأحوال الشخصية، حسب جاءت به المادة رقم 82 من هذا القانون.

إن هذا التصنيف هو الذي أدى إلى بروز الكثير من التداخلات والغموض في مسألة تطبيق القانون فهناك الكثير من الجزائريين يعتبرون أنهم في الصنف الأول حينما يتعلق الأمر بالخدمة العسكرية الفرنسية مثلا، وآخرون يعتبرون أنفسهم فرنسيون حينما يتعلق الأمر بضريبة "المجبة" المفروضة على

التونسيين[41]، كما أن الكثير من الجزائريين تهربوا من تطبيق القانون الفرنسي، عليهم رافضين تطبيق حكم الاستعمار والكفار على المسلمين بالخصوص.

د- الخدمة العسكرية : أصدرت السلطات الفرنسية مجموعة من القوانين واللوائح اعتبرت فيها كل جزائري مقيم في تونس وغير خاضع لسلطة الباي تتراوح سنه ما بين 26 و38 سنة ينطبق عليه أمر الإقامة العامة المؤرخ في 3 أوت 1917 المتعلق بانتداب الجزائريين . أما سكان الجنوب الجزائري فهم معفون من أداء الخدمة العسكرية، أما إذا أقام أحدهم مدة سنة واحدة دون انقطاع في المناطق الشمالية (تونس مثلا) أو في التراب التونسي كله، ففي هذه الحالة فان الشيخ الذي ينتمي إليه يسجل اسمه ضمن قوائم المرشحين للخدمة العسكرية بالمنطقة التي يقيم فيها.

ثالثا: أهم أماكن استقرار الجزائريين في تونس:

لقد استقرت الجالية الجزائرية في تونس في أماكن عديدة من البلاد في غربها وفي شرقها، في شمالها وجنوبها ، لكن بعض المناطق انفردت بأكبر عدد ممكن من هذه الجالية خاصة منها المناطق الحدودية(أقصد المدن الحدودية)، مثل سوق الأربعاء (جندوبة حاليا) ، وغار الدماء ، والكريب، والكاف[42]، وكذلك بنزرت في شمال البلاد، كما تمركزت الجالية الجزائرية في الحدود الجنوبية الغربية في مدن الرديف ، ونفطة ، وتوزر، والحامة ، والمتلوي ، وبالجنوب الشرقي في جزيرة جربة بالخصوص، هذا دون أن ننسى تونس العاصمة طبعا. وتكاد كل مدينة تختص بجالية معينة بل أن كل حي من المدينة يختص بجهة معينة. وفي هذا السياق نستطيع القول مثلا أن مدن المتلوي ، والرديف ،وأم العرائس ، وتوزر ، ونفطة ، وبشكل أقل في المظيلة وسوق قفصة ، وهذه المناطق والمدن تستقطب أهل سوف العاملين في المناجم . ويبدو أن الأمر بديهي في هذا المجال نظرا لعاملين أساسيين:

يتمثل العامل الأول في قرب هذه المدن التونسية من وادي سوف ، فالجريد واحد : الجريد الغربي يمثل وادي سوف والجريد الشرقي يمثل جريد تونس . كما أن هذه المدن هي المحطة الأولى في الأراضي التونسية لسكان وادي سوف في رحلتهم نحو تونس أو نحو المشرق العربي. وتعد هذه المنطقة مركز استقطاب أولي لهذه الجالية السوفية .

يتمثل العامل الثاني في أن هذه المدن التونسية توفر مجالا للمبادلات التجارية بين سكان وادي سوف وأهل هذه المناطق، كما تتواجد بهذه المدن (خاصة بالرديف) المناجم التي عمل فيها الكثير من سكان وداي سوف.

أما جزيرة جربة مثلا، فعلى الرغم من بعدها عن الحدود الجزائرية التونسية إلا أنها كانت منطقة استقطاب لجالية سكان وداي ميزاب، ويبدو أن السبب الرئيسي في تمركز سكان وادي ميزاب فيها هو سبب مذهبي بالدرجة الأولى، ذلك أن المذهب الإباضي هو الذي يجمع سكان جزيرة جربة أو "الجرابة" كما يسمون في تونس بسكان وادي ميزاب. كما أن النشاط التجاري المشترك ساعد في هجرة بني ميزاب إلى هذه المنطقة.

فحسب الجدول الأول المتعلق بإحصاء الجزائريين بتونس سنة 1876[43] فمن مجموع تسع مهاجرين من وادي ميزاب في تونس ستة منهم بجزيرة جربة ، أي ما يعادل نسبة 66,6% من مجموع الجالية الميزابية يتمركزون في جزيرة جربة، والبقية يوجدون بأماكن أخرى خاصة بالعاصمة.

أما مهاجري مدينة عنابة فإن تمركزهم بالدرجة الأولى في بنزرت شمال البلاد فحسب الجدول ذاته [44] فإن عدد مهاجري مدينة عنابة في هذه المدينة في تلك السنة قدر عددهم بسبعة وأربعين (47)مهاجرا ، نذكر من بينهم محمد الشريف وعمره ثلاثة وأربعين(43)عاما ، ومحمد سيفاوي وعمره ستة وخمسين (56) عاما ، وصالح الخميري ستة وخمسين (56) عاما ، وإبراهيم الخميري أربعة وخمسين(54) عاما ، ومصطفى بن محمد بن المنادي خمسة وثلاثين (35) عاما.

وفي المدينة ذاتها نجد سكانا من مدينة قسنطينة ، ومن وداي سوف . وقد أشار الدفتر إلى وجود عدد قليل من السوافة الذين استقروا ببنزرت ، وهم "محمد بن عبد الله الذي تبلغ سنه تسعة وأربعين (49)عاما، وأحمد السايح أربعة وعشرين (24)عاما[45] . كما يوجد بها مهاجرون من المدية[46] والبليدة[47] ، كما استقرت الجالية الجزائرية في جبل كشابطة بشمال شرق تونس، وتمركزت نسبة معينة من الجالية في مدينة ماطر[48] وهي غير بعيدة عن مدينة بنزرت.

وحسب الدراسة الإحصائية ذاتها فإن أكثر المدن التي استقطبت الجالية الجزائرية هي العاصمة تونس ،إذ أن الجالية الجزائرية بها تمثل أهم جالية مسلمة وأجنبية . ونبين عدد أفراد الجالية الجزائرية في تونس العاصمة أكثر من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم 4 [49] : الجالية الجزائرية بتونس سنة 1876 ونسبتها العامة :

الجالية	العدد	نسبة الجالية مقارنة بالتواجد العام في تونس
السوافة	62	% 85
العنابيون	14	% 6
القسنطينيون	22	% 8
الوهرانيون	10	% 43
الورقليون	4	% 100
بني ميزاب	2	% 22,5

يلاحظ من هذا الجدول أن أعلى نسبة هي للورقليين، حسب دفتر 1876 فالعدد المحصى بلغ أربعة كلهم بتونس العاصمة ، أي نسبة 100% ، ويأتي السوافة في المرتبة الثانية من حيث النسبة التي بلغت 85% ، وهو ما يعني أن غالبية السوافة تمركزوا بتونس العاصمة حسب الجدول ، ثم القسنطينيون ، فسكان عنابة ، والوهرانييون ، والمزابية . لكن هذه الأرقام لا تعكس كل أماكن وجود الجاليات ، بل تعني تونس العاصمة فقط، والنسب المئوية هي التي تبين لنا حقيقة تمركز الجاليات . أما الجانب العددي فهو أكثر من هذا ، ذلك أن سكان عنابة مثلا كانوا يتمركزون أكثر خارج تونس العاصمة ، وكذلك الحال بالنسبة لسكان قسنطينة ، والأمر نفسه تقريبا بالنسبة لسكان وادي ميزاب ، إذ أثبتت النسب المئوية قلة وجود هذه الجاليات بتونس العاصمة.

الجدول رقم 5 : الجالية الجزائرية ونسبتها :

السنة	1921[50]		السنة	1926 [51]	
الجالية	العدد	النسبة	الجالية	العدد	النسبة
السوافة	2668	% 30,8	القسنطنيون	2630	% 28
القسنطنيون	2205	% 25,5	السوافة	2431	% 26
الورقلية	1127	% 13	الورقلية	1343	% 14,5
العاصميون	1022	% 11,7	العاصميون	1078	% 11,4
الوهرانيون	680	% 7,8	التواتيون	1044	% 11
التواتيون	575	% 6,6	الوهرانيون	646	% 6,8
بني ميزاب	395	% 4,5	بني ميزاب	205	% 2,2

نلاحظ في الجدول رقم 5 أن الجالية الجزائرية في تونس العاصمة كان عددها يبلغ سنة 1921 ثمانية آلاف و ستمائة واثنان و سبعون (8672) نسمة ، أي ما يعادل 75% من مجموع الجاليات الأجنبية العربية الإسلامية ، خاصة منها من دول الجوار المتواجدة بتونس، وفي سنة 1936 بلغت النسبة 71% ، أي ما يعادل تسعة آلاف ومائة وخمسة وعشرون(9125) نسمة،وهو ما يؤكد الترابط الوثيق بين الجزائريين وتراب الوطن.

وبعد ثمانية عشر سنة من هذا الإحصاء ، جاء إحصاء فرنسي جديد حول الجالية ذاتها ، ففي سنة 1939 ذكر هنري لومير أن تعداد الجالية الجزائرية بالعاصمة التونسية بلغ حوالي ثلاث عشرة ألف (13000) نسمة مقسمون على النحو الآتي : ثلاثة آلاف وثمانمائة (3800) قسنطيني، وألفان وثلاثمائة (2300) سوفي، وألفان ومائة (2100) تواتي، ألفا (2000) ورقلي، وألف وثلاثمائة وخمسون (1350) من الجزائر العاصمة، وسبعمائة وخمسون (750) ميزابي،وخمسمائة (500) وهراني [52]، لكن يبدو لي أن هذا الرقم غير دقيق لأنه اعتمد على السجلات الرسمية فحسب ، بينما نعتقد أن تعداد الجالية الجزائرية قد تجاوز هذه الأرقام نظرا للظروف الحرجة التي عاشتها الجزائر في فترة ما بين الحربين خاصة بعد وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا عام 1936 وبداية مشاريعها المشبوهة .

أماكن استقرار الجالية الجزائرية في تونس:

إن أماكن استقرار الجالية الجزائرية بتونس العاصمة فهي عديدة من بينها:

الوكالة : تعتبر الوكالة مقرا يوجد في الأحياء الشعبية في تونس العاصمة أو غيرها يشمل عدة غرف يؤجرها الجزائريون أو غيرهم لفترات زمنية معلومة ، وعادة ما ترتبط غرف الوكالة بعائلات جزائرية معروفة.والوكالة وقف لكل جالية . وهي المكان الذي تلجأ إليه الجالية الجزائرية في تونس العاصمة خاصة منهم المعدومين الذين يمثلون أغلبية الجالية الجزائرية في تونس.وتشمل الوكالة العزاب في غالب الأحيان والمهاجرين الجزائريين الذين وصلوا حديثا إلى تونس العاصمة . وما تجب الإشارة إليه هنا هو أن مجموع الوكالات في تونس العاصمة أو في غيرها هي وكالات متخصصة بجهات معينة من الجزائر ، فكل وكالة تجمع جهة معينة[53] ومنطقة بذاتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد سكان ورقلة وتوات يؤمون الوكالات الموجودة نهج الصوردو أو الصوردي رقم 36 ، و29 سوق الصوف ، و7 زنقة الورقلية ، و14 نهج الشلبي ، وأخيرا 7 زنقة بن أحمد [54]. وفي أربع وكالات أخرى نجد خليطا من سكان الجنوب ، من سوافة وتقرتية. وتوجد هذه الوكالات في جنوب تونس العاصمة ، مثل جبل جلود وسيدي فتح الله ، ويوجد سكان توات بالخصوص في وكالات بشارع ابن محمود، وسوق السلاح في شارع باب منارة، وشارع باب الجديد ، وهم يشتركون مع سكان تونس العاصمة في هذه الوكالات.

وهناك العديد من المعلومات تشير إلى وجود وكالات أخرى [55] منها تلك الموجودة بـ 110 نهج الكنيسة أو الكنيسية، و16 نهج الثلاجات (أو الغلاسيير)، واثنتان أخريان بـ 31 نهج الصوردو أو الصوردي. وهو ما يعني أن بهذا النهج توجد

ثلاث أو أربع وكالات. وتوجد ثلاث وكالات أخرى بنهج العطارين يسكنها الورقلية من بني إبراهيم وبني سسين، وفي نهج تربه الباي يوجد بني سسين ، أما في سوق الكبابجية فنجد بني وغين.[56] ومازالت هذه الوكالات موجودة إلى اليوم ، منها وكالة غير بعيدة عن الزاوية البكرية بتونس العاصمة ، وقد تعرفت عليها خلال زيارتي إلى تونس في شهر ديسمبر سنة 2004 رفقة الأساتذة مسعود كواتي ومحمد الصالح بكوش ومحمد الشريف سيدي موسى .

وبالعودة إلى السوافة ، فإن وكالاتهم كانت تعرف (بدار السوفي) في مجمل التراب التونسي ، أما في تونس العاصمة فكانت ما بين عشرة (10) و اثنتى عشرة (12) وكالة تابعة للسوافة ، تمثل كل واحدة منها قرية أو مدينة أو جهة معينة، و لا تستحوذ الوكالة سكان الجهة الواحدة فحسب، بل تجمعهم طريقة صوفية واحدة أيضا [57]. ومن أهم وكالات تونس العاصمة الخاصة

بالسوافة نذكر الوكالة الواقعة في نهج الزاوية البكرية عدد 46 ، وما يعرف عن هذه الزاوية أنها خاصة بسكان قمار . ووكالة نهج حمام الرميمي خاصة بأهل الكوينين، أما الوكالة الموجودة بنهج صاحب الطابع عدد 6 فهي لأهل ورماس . وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الوكالات غير موجودة اليوم خاصة منها الزاوية البكرية التي لا أثر لها اليوم . وقد تأكدت من ذلك خلال زيارتي للمكان الذي كانت فيه رفقة مجموعة من الأساتذة الجزائريين في شهر ديسمبر سنة 2004 ، خاصة الأستاذ مسعود كواتي حيث قطن والده بها رفقةعدد من القماريين قبل أن ينتقل إلى وكالة نهج البونتة القريب من ساحة باب سويقة في منتصف القرن الماضي.

إن ما يميز هذه الوكالات هي المعيشة الظنكة السائدة بها ولا يتسع المقام هنا لذكر كل ذلك ونكتفي بالقول إننا نجد ما بين خمسة (5) و ستة (6) أشخاص في كل غرفة يتداولون الطهي في ظروف صعبة ، وأثناء تناول الوجبات الغذائية يتم الاتفاق على ما يجب طهيه في الوجبة التالية وتحديد من يشتري المواد الغذائية ومن يتكفل بالطهي ، وكثيرا ما يتهرب بعضهم من هذه المسؤوليات التي يرونها من صلاحيات المرأة ، ورب ضارة نافعة فقد أكسبت الوكالة السوفي وغيره في نفس الوضعية فنون الطهي . وفي بعض الوكالات يتم الاتفاق على الأكل خارج الوكالات وينحصر دور الوكالة في النوم فقط حرصا على النظافة . ويتقاسم رواد الوكالة الكراء بشكل دوري ، وفي سياق التكافل الاجتماعي والعرف الجاري آنذاك داخل الوكالات ، فإن الذي لا يعمل يتكفّل به أهل الوكالة أكلا ومبيتا إلى غاية حصوله على أي عمل.

وفيما يتعلق بأثاث الغرف الموجود بالوكالة ، فإنه بسيط بساطة أهله ، بحيث يتمثل الأثاث في سرير حديدي ، وهو المعروف "بالمولة" يشترى من "السوق العام" بدون غطاء . أما الفراش فهو من القش المعروف "بالكرينو". ويعتبر السرير شيئا كماليا بالنسبة للإنسان السوفي ولغيره للكثير من الجزائريين ، بحيث لا يستعمله إلا ليلا أثناء نومه [58].

أما سكان قسنطينة فانه يجب علينا هنا أن نميز بين فئتين من سكان قسنطينة، فهناك العائلات التي جاءت واستقرت بالمدينة منذ زمن بعيد، وهناك من يأتي منفردا دون عائلة ويعمل يوميا لكسب قوته.

فبالنسبة للفئة الأولى (أي العائلات القسنطينية) تشير جل الدراسات خاصة منها الأرشيفية أنها وصلت إلى تونس العاصمة وبقية المدن التونسية الأخرى ، خاصة منها المدن الغربية ، قبل انتصاب الحماية وهذا إما لقيامهم بمهام مستعجلة أو أشغال دائمة ، وقد يكون وصولهم نتيجة لظروف سياسية (اللجوء) . وما يلاحظ هنا أن العائلات القسنطينية قد تمسكت بنفس المكانة التي كانت عليها في قسنطينة لأن غالبية الهجرة القسنطينية من الاعيان وعلية القوم وهو ما جعلها تحتفظ في تونس بنفس المناصب الحكومية تماشيا مع المكانة التي يتمتعون بها. وقد اندمجت هذه العائلات وعاشت على الطريقة التونسية ، وما أثر في ذلك أكثر هو تصاهرهم مع بعض العائلات التونسية . وإن ما يلفت الانتباه هو أن هذه العائلات من هذه الفئة لم يكن لها تواجد في الوكالات ، وهو أمر منطقي نتيجة لمكانة هذه العائلات .

أما بالنسبة للفئة الثانية ، أي الفئة التي تصل يوميا إلى المدينة من أجل العمل ، وهم في الغالب من أهل تبسة ، وخنشلة ، والنمامشة وغيرهم من سكان الجهة الشرقية للجزائر ، فهم الذين يصلون في الغالب إلى تونس نتيجة للظروف القاهرة التي عاشوها بالجزائر خاصة ما تعرضوا له من مجاعة مست البلاد خلال فترات متفاوتة . وتؤكد الكثير من الدارسات أن هؤلاء يأتون بماشيتهم إلى أحواز تونس دون الدخول إلى المدينة حيث كان استقرارهم في أحياء مثل لالة السيدة المنوبية ، والملاسين غرب العاصمة ، وبحمام الأنف جنوب العاصمة . وقد استقر الكثير منهم بعائلاتهم في الفنادق، أما العزاب فإنهم يذهبون إلى الوكالات. وعادة ما تعود هذه الفئة إلى الجزائر موطنها الأصلي لأن بقاءها بتونس مؤقت ومرتبط بالظروف الطبيعية ، فحينما تعلم هذه الفئة بقدوم فصل حصاد جيد ، فإنها تعود حتما إلى بلدها لأنها لا تريد أن تسمع مصطلحا غريبا يطلق عليهم وهو مصطلح "البرانية" الذي كانت تتداوله بعض الألسنة الممارسة عليهم في البلد الثاني. وبصورة أدق أكثر نرى أن الكثير من عائلات هذه الفئة استقرت في أماكن محاذية لتونس العاصمة . فحسب دراسة "مارتي"[59] هناك الكثير من العائلات التي تعمل في الفلاحة حيث استقرت عشر(10) عائلات بالمرناقية و عشرين (20) عائلة في نواحي طبربه، وعدد كبير بعين غلال، و ستين (60) عائلة في الجديدة ، وهذه العائلات الأخيرة تكون لوحدها عرش الشقافة المستقر اليوم في الجديدة وضواحيها .[60]

أما أهل العاصمة والقبائل ونعني بهم سكان العاصمة وبوفاريك ومليانة والمدية وبوغار والجلفة من جهة ، وأهل تيزي وزو، تغزيرت ، ودلس ، فورناسيونال (وعين الحمام حاليا)، وجرجرة ، وغيرهم من جهة ثانية. وقد جاءت الدراسة بجمعهم هكذا .

فإذا كان سكان الجزائر العاصمة يشبهون في ترحالهم سكان الشرق الجزائري في مدى استقرارهم بتونس العاصمة ، فإن لسكان منطقة القبائل خاصية فريدة من نوعها تقريبا، ذلك أن وصولهم إلى تونس العاصمة كان قبل انتصاب الحماية بتونس سنة 1881، وكانوا شديدي الاهتمام بالسلاح لأسباب نجهلها ، ونتيجة لذلك تكونت لديهم مليشيا خاصة تعرف "بالزواوة" تعاملت مع القوات العثمانية وكانت كثيرة الاستنجاد بهم، وعليه كان الزواوة، أوجيش الزواوة يقيم في ثكنات بقلب تونس

العاصمة ، مثل نهج سيدي على عزوز، و21 نهج باب سعدون، ومنحت لهم هذه الثكنة الأخيرة ، المعروفة بالقشلة ، منذ عهد البايات السابقين نظير الخدمات التي قدموها لهم . وقد حولها هؤلاء الأشخاص إلى فندق يحوي أربعا وثلاثين (34 غرفة) ، وقد كانت هذه الغرف تجمع في الغالب الفئات المعوزة، مثل المعطوبين ، وكبار السن والذين بدون عائل ، والطلبة ، والفقراء من منطقة القبائل فقط. وإن ما اشتهر عن سكان منطقة القبائل أو الزواوة أنهم شديدو التمسك بأعمالهم وانضباطهم الكبير . وقد أصبح بذلك الزواوي مضرب الأمثال في أدبيات التونسيين في مسألة العمل الشاق والأجر الزهيد بقولهم عن الإنسان الذي يعمل كثيرا "إنه مثل الزواوي في الجبهة الأولى في القتال والأخير في الأجرة.[61]

وتوجد أيضا الكثير من العائلات القبائلية التي استقرت بتونس العاصمة خاصة وبمدن تونسية أخرى كالمدن الشمالية ، مثل بنزرت وماطر ما بين سنتي 1881-1911، وتزوج أبناؤها وبناتها تونسيات وتونسيين مما جعلهم يندمجون في المجتمع التونسي،لكن عقب سنة 1911 حول سكان منطقة القبائل وجهتهم إلى وجهة أخرى ، أي نحو فرنسا لأسباب عديدة منها تهربهم من التجنيد في الجيش الفرنسي وسعيهم للكسب الأوفر في فرنسا[62].

وإذا ما تطرقنا مرة أخرى إلى الوكالات نستطيع أن نلاحظ في الأخير أنها أماكن مكتظة بساكنيها ولا يمكن مراقبتها ، وعليه نتساءل هل تضمن الوكالة للمهاجر الجزائري القدر اليسير من الأمن لساكنها ؟ ترى بعض الدراسات وهي قليلة جدّا أن هذا الأمر لم يتحقق على الإطلاق بدليل أن هناك الكثير من التقارير بيّنت أنها أماكن خطرة جدا ، إذ تتحول في الغالب ليلا إلى أوكار للمغامرات ، والرذيلة ، والدعارة ، والسرقة ، وحتى الإجرام ، والخلافات والشجار بين السكارى .كما أصبح لعب الأوراق والقمار من الأشياء الأساسية والعادية في هذه الأماكن.وأصبحت هذه الأماكن المقرات الرئيسية لأناس لا رادع لهم ولا أصل لهم[63] .

وهكذا تبدو الوكالات أنها تبين لنا مدى الصورة البشعة التي كان عليها الإنسان الجزائري خلال هذه الفترة من الزمن، والمعاناة التي كان يتكبدها خلال تواجده في الوكالات بالخصوص . لكن تجب الإشارة هنا إلى أن الوكالات لم تكن كذلك في جميع صورها ، فهناك وكالات كانت حالاتها أحسن مما ذكرناه ، نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى الزاوية البكرية التي كانت تستقطب طلبة العلم الزيتونيين بالخصوص، ووكالة (تربة الباي) وغيرها وهي الأماكن التي استقطبت الكثير من المثقفين ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأماكن ما كان لها لتكون منطقة استقطاب للمثقفين خاصة منهم الزيتونيين حملة القرآن وحفظة الأحاديث النبوية الشريفة.

المقاهي: تمثل المقاهي مكانا هاما لتجمع الجالية الجزائرية في تونس العاصمة وغيرها ، فإذا كانت الوكالات هي المأوى الليلي للجالية الجزائرية ، فإن المقاهي هي التي تجمع الجزائريين في لقاءات عديدة ومتنوعة نهارا ، وهي أيضا تمثل شعورا بالانتماء والجهة وهي بذلك جزءا من البلاد وامتداد لها في تونس [64] وكثيرا ما كانت هذه المقاهي تؤم الجزائريين الذين لا يملكون وثائق ، بحيث يختفون عن أعين الفرنسيين وعن أعين الواشين. ففي عام 1897 بعثت السلطات الفرنسية مراسلة للأمن العام للحكومة التونسية جاء فيها "... هناك عدد كبير من الجزائريين ما بين ثلاثة آلاف (3000) و أربعة آلاف (4000) جزائري جلهم لا يملكون وثائق هوية أو رخص سفر لتونس موجودون الآن في العاصمة ، بحيث يقيمون في المقاهي والفنادق التي يديرها أهاليهم .[65]

ومن ضمن المقاهي المشهورة والمعروفة في تونس العاصمة مقهى سوق الطعمة الخاصة بجالية خنشلة والكائنة في رقم 10 نهج باب الجديد. قبالة باب الجديد نفسه توجد ثلاث مقاهي للجزائريين، وفي باب سويقة هناك مقهى الجزائر العاصمة (Café d'Alger) وهي المقهى التي نجمع سكان سوق أهراس وقالمة وباتنة وسطيف [66] أما أهم مقاهي السواقة فهي قريبة من مقرات سكناهم مثل مقهى 104 نهج الحجامين، ومقهى برقم87 نهج المر، و برقم 113 نهج السيلو، و برقم 107 نهج باب سعدون، وبرقم 40 نهج الزاوية البكرية [67]. أما الجالية الورقلية فإنها كثيرة التردد على مقهى يحمل اسمها وهو "مقهى الورقلية" برقم 61 نهج باب الجديد.

وهذه المقاهي قريبة جدا من مقرات سكن الجالية الجزائرية وهو ما يعني أن هامش تحرك الإنسان الجزائري صغير ينحصر بين مبيته بالوكالة والمقهى ومقر العمل إن توفر.

وإذا ما خرجنا من تونس العاصمة فإن الأمر ذاته يتكرر في مدن عديدة ، مثل مدينتي ببنـزرت وماطر في الشمال والمدن الغربية والجنوبية الغربية مع اختلاف طفيف . وإن الشيء اللافت للانتباه أن مسألة المقاهي ، مثلها مثل الوكالات ليست مقرا يجمع جالية سكان بني ميزاب الذين لهم مقراتهم الخاصة وقلّما تجدهم في المقاهي .

دور المقاهي السياسي والاجتماعي:

تعتبر المقاهي المكان الأمثل لالتقاء الجالية الجزائرية ببعضها البعض ، وفي ذات الوقت يتم النقاش فيها بين أفراد الجالية الجزائرية المتعددة حول أحوال البلاد . كما أنها تعتبر مقرا لمناقشة القضايا الاجتماعية ، كالعمل والمبيت وغيرها من قضايا التكافل الاجتماعي. ويبدو هذا الأمر عاديا في ذلك الوقت بحيث أن الدور الأساسي للمقاهي يشمل هذه الجوانب . ونظرا للوضع المزري الذي كانت عليه الجزائر وتونس أصبح للمقاهي دور ، أو بالأحرى أدوار أخرى ، تبدو لنا أنها أكثر

أهمية مما ذكرناه أعلاه . فقد استغلها الساسة لجعلها مكانا خاصا بهم ، من ذلك أنها المكان الأمثل للنقاش السياسي، وبيع الجرائد السياسية، كما أنها المكان الأمثل لتوزيع المناشير المتعلقة بالاجتماعات أو الإضرابات النقابية للجزائريين والتونسيين على حد سواء . وهكذا أصبحت المقاهي المكان الأمثل للدعاية السياسية ولتجنيد المناضلين في مختلف التنظيمات [68]. كما كانت المقاهي المكان الأمثل لالتقاء الجاليات الجزائرية بالجاليات العربية المسلمة لتنسيق العمل النقابي والسياسي . وفي هذا السياق نذكر مقهى بنهج أصحاب السلاح Rue des (Armuriers)، وهو المقهى المعروف بمقهى الطرابلسي الذي كان بجمع سكان بني ميزاب وسوف وأهل طرابلس من أجل مناقشة القضايا العربية الإسلامية. وقد كانت النقاشات تدور بالخصوص حول القضايا السياسية الراهنة آنذاك، من ذلك مثلا التنديد بالتدخل الأوربي في شؤون الدولة العثمانية.[69] وفي نفس السياق نذكر مقهى المطاوية (نسبة إلى منطقة المطوية بنواحي قابس جنوب شرق البلاد) . وفي مقهى برقم3 نهج باب منارة الذي كان يجمع المطاوة بالسوافة فكانوا ينسقون العمل فيما بينهم من أجل تحضير الإضرابات ، مثل إضراب أصحاب العربات (تونسيين وجزائريين) في جويلية عام 1927، وفي ذات المقهى حدثت المفاوضات بين المضربين والسلطات الفرنسية حول توقيف الإضراب [70] ، وهو ما يعني أن المقهى يمثل مقرا سياسيا واجتماعيا هاما للجالية الجزائرية في تونس .

ومن جهة أخرى فقد برزت المقاهي كمقر لمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجاليات الجزائرية وغيرها من الجاليات الأخرى، كما برزت بالخصوص في مجال نشاطاتها النقابة والسياسة . وقد اعتبرت مقهى الجزائر العاصمة (كافي د الجي Café d'Alger) في ساحة باب سويقة المعقل الرئيسي لمناضلي الحركة الوطنية الجزائرية [71]، بحيث كانت تجمع جل الاتجاهات الوطنية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية المباركة .

أخيرا يمكن أن نستجلي جملة من الحقائق حول هذه الدراسة منها :

1- الحقيقة الأولى أن الهجرة الجزائرية نحو تونس كانت هجرة قديمة بحكم الترابط الجغرافي والتاريخي.

2- الحقيقة الثانية أن هذه الهجرة مرت بمراحل مد وجزر لكنها برزت بشكل لافت آن الاحتلال الفرنسي للجزائر.

3- الحقيقة الثالثة أن نظام الأسرة الحسينية قد تعامل مع الجالية الجزائرية تعاملا لينا في عمومه إلى غاية أن تعرضت تونس هي الأخرى للظاهرة الاستعمارية حينما انتصبت الحماية الفرنسية بها بموجب معاهدة **"باردو"** عام **1881**، فتغير أسلوب التعامل مع هذه الجالية.

4- حاولت إدارة الاحتلال الفرنسي في تونس وبالتنسيق مع سلطة الباي القائمة مراقبة الجزائريين عن طريق نظام الشيوخ و النظام الضريبي ودفاتر الإحصاء المتعددة ظاهره تنظيمي إداري وباطنه مراقبة الجزائريين عن قرب و مدى تأثيرهم.

5- حسن توظيف مؤسسات الرقابة من طرف الجزائريين خدمة لقضيتهم الوطنية.

6- رغم تعايش الجزائريين في مناطق بعينها تخص كل جهة على حدة، إلا أن ذلك لم يمنع التلاحم الموجود بين هذه الجهات في البلاد التونسية.

7- مثل تواجد الجالية الجزائرية بتونس عنصرا فاعلا في تدعيم الترابط مع تونسيين بل أن البعض من الجزائريين رغبوا في البقاء والتعايش في تونس.

8- إن هذا التواجد للجالية الجزائرية في تونس هو الذي سيساهم حتما كمتنفس لحركات المقاومة الجزائرية كمرحلة أولى ثم في الحركة الوطنية الجزائرية ففي مفهومها السياسي كمرحلة ثانية بشير مديني وأخيرا في مسار الثورة التحريرية ثالثا.

الهوامش :

1 - Musulmans étrangers en Tunisie, rapport du résident généra adresse le 17/12/1901au ministère de affaires étrangères, Quai d'orsay série (S), nouvelle série Tunisie , carton © 117, dossier 1,Folio 5, Bobine (P41) in (INSHMN).

2 - تشير بعض الدراسات إلى أن الهجرات الكبرى كانت ما بين سنتي 1847 و 1852 وقد أتى على ذلك بول بردان Paul Bardin,Les Algériens et Tunisiens dans l'Empire ottoman de 1848 à 1919, Paris, Plon,1979,p.7.

3 - بوعزة بوضرساية ، الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1830– 1848، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر ،

1992.

4 - محمد الشريف سيدي موسى،"مقاومة لالة فاطمة نسومر للاحتلال الفرنسي"،أشغال الملتقى الوطني الأول حول المرأة الجزائرية،
جويلية 1996،عنابة ، المركز الوطني للدراسات و البحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.

5 - إن الكثير من المصادر التاريخية التونسية لا تستعمل مصطلح الاحتلال الفرنسي لتونس كثيرا بقدر ما تستعمل مصطلح انتصاب
الحماية الفرنسية في تونس : (L'établissement du protectorat Français en Tunisie)

6 - Fremeux," la France et l'Algérie en guerre" (1830-1870), Economica et institut de stratégie comparée,Paris, 2002,p. 51.

7 - البحث عن جزائريين في تونس، الأرشيف الوطني التونسي، السلسلةA ،العلبة رقم 279 ، الملف رقم 1 .

8 - المصدر نفسه.

9 - اتجه الكثير من الجزائريين نحو جامع الزيتونة المعمور للتعلم والتزود في الدين والعقيدة الإسلامية، كما أن تونس كانت بمثابة المحطة الأولى للحجاج الجزائريين نحو الأراضي المقدسة بالحجاز . انظر:صالح خرفي،الجزائرون في تونس،تونس،الشركة التونسية للنشر والتوزيع،1977،ص.42.

10 - اتفاقيات ، الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A ، العلبة 278، الملف رقم 9 ، الوثيقة 1.

11 - مراقبة الجزائريين ، السلسلة A ، العلبة 278 ، الملف رقم 7.

12 - تأسس الأرشيف الوطني التونسي في عهد خير الدين باشا الوزير الأكبر سنة 1874 في زمن إصلاحاته، وجاء ذلك في الأمر
العلي المؤرخ في 20 ذي القعدة 1291 هـ / 23 ديسمبر 1874 المتعلق بتنظيم دفاتر العدول. للتوسع راجع دفتر الأرشيف الوطني التونسي في رفوف مكتبة المطالعة بالأرشيف.

13 - Marty Germaine," Les algériens à Tunis",_in IBLA (Institut des Belles Lettres Arabes), N° 42/43,1948,p. 328.
انظر أيضا: محمد بن عثمان الحشايشي،العادات والتقاليد التونسية،دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى،تونس، دار سراس،1996،ص.165.

14 - أي بعد سنتين من إنشاء الأرشيف التونسي.

15 - الدفتر باللغة الفرنسية يحمل العنوان التالي:
Registre d' immatriculation des musulmans et des israélites Algériens en Tunisie, sous le n° 3968, 1876.

16 - عن اليهود في الجزائر في الفترة المبكرة وفي البلدان المغاربية ، أنظر: مسعود كواتي ، اليهود في المغرب الاسلامي ، دار هومة ،
سنة 2000، وأنظر: ابراهيم لونيسي، يهود الجزائر، "هل من حقهم الرجوع الى الوطن "، جريدة الخبر، الخميس 9 /1999/12.

17 - رسالة القنصل بتونس يوم 18 مارس 1876، أرشيف ما وراء البحار، اكس أن بروفانس، تونس، العلبة A͘H25، الملف 6 ، الورقة رقم 532 .

18 - Marty Germaine : les algériens à Tunis ,Op.Cit.,p.302.

19 - Registre d'immatriculation des musulmans et des israélites algériens en Tunisie,op.cit.

20 - يتعلق هذا المنشور بتحويل الجزائريين قسرا ونقلهم من تونس إلى الجزائر.

21 - مراسلة من الإقامة العامة حول تحويل ونقل بعض الجزائريين،الأرشيف الوطني التونسي،السلسلة A ، العلبة 279 ،الوثيقة1.

22 - الوثيقة مؤرخة في 9 مارس 1911 وبها مجموعة أطفال لمسعود بن علي بن مسعود من الشريعة بتبسة كيف حوّل هو وأبناؤه لخضر والطاهر وبلقاسم بعد سجنهم إلى التراب الجزائري .

23 - Dénombrement de la population Tunisienne en 1921,1926,1931,1936.

24 - من مجموع 11579 وجد حوالي 8672 جزائري سنة 1921 ، ومن مجموع 12003 وجد 9378 جزائري سنة 1926.

25 - بلغ عدد الجالية المغربية 1186نسمة سنة 1921، والليبية 1366 نسمة. أنظر الجدول رقم 2 .

26 - ودادية الجزائريين بتونس ، الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E ، العلبة 509، الوثيقة 252 .

27 - Germaine, Les Algériens à Tunis, Op. Cit.,p.302.

28 - Ibid, p. 305.

29 - هم سكان جزيرة جربة التونسية لهم علاقة وثيقة ببني مزاب لما يجمعهم من رابطة مذهبية واحدة وهي الاباضية، ويشتركون
معهم اجتماعيا – نفس العلاقات والعادات ونفس اللهجة – واقتصاديا – نفس الممارسة التجارية.

30 - Germaine, les Algériens à Tunis " , Op.Cit.,p.302.[1]

31 - تعيين الشيوخ الجزائريين، الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A ، العلبة 278 ، الملف رقم 1.
32 Germaine, les Algériens,Op.Cit. p.303.
33 - تعيين الشيوخ ، الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلة A ، العلبة 3 ، الملف 2/14.
34 - تعيين الشيوخ ، الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلة A ، العلبة C ، الملف 1/15.
35 - وثيقة شخصية لشيخ القسنطينيين ، الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلة A ، العلبة 1 ، الملف 1/15.
36 - تسميات ، تنظيم الشيوخ، الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلة A ، العلبة 1، الملف 2/14.
37 - أول شيخ على الجزائريين وأطولهم مدة (32 سنة).
38 - الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلة A ، العلبة 278 ، الملف 14.
39 - Jean Nunuz, Sujets et Protégés,Paris,Edition Plon, Tome I, 1954, P 82.
40 - Djamel Haggui, Les Algériens originaux du sud dans la ville du Tunis pendant l'époque coloniale « 1881-1956 », DEA, université de Tunis 2, Manouba, 2003-2004, P34.
[40] مكرر- نابوليون بونابارت : ولد بجزيرة كورسيكا في 18 ماي سنة 1769 ، وهو الذي سنّ القوانين في العهد الإمبراطوري منذ عام 1804 . وقدخسر الحرب ضد الأوربيين عام 1815 ونفي إلى جزيرة سانتا هيلانا بالمحيط الأطلسي ، وتوفي هناك عام 1821.
41 - الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلةA ، العلبة 278 ، الملف1/14. تهرب بعض الجزائريين من ضريبة المجبة التونسية.
42 - يوسف الجفالي ، الجالية الجزائرية بجهة الكاف، 1881-1929 ، بحث الكفاءة في التاريخ ، كلية الآداب ، قسم التاريخ منوبة ، 1993، ص.48 .
43 - الأرشيف الوطني التونسي ، السجل رقم 3968.
44 - نفسه.
45 - نفسه.
46 - أشار ذات المصدر إلى أن أحمد بن محمد اسكندر 71 عاما، وأحمد بن أحمد اسكندر 32 عاما ، وعبد القادر بن أحمد اسكندر 27 عاما ، استقروا كلهم بمدينة بنزرت ، و عبد القادر بن حسن بن عبد اللطيف.
47 - عائلة لحريبي.
48 - تمركزت هناك عائلة "صالحي" من مدينة سطيف.
49 - سجل الأرشيف الوطني التونسي رقم 3968 .
50 - إحصاء السكان الجزائريين تونس سنة 1921 .
51 - إحصاء السكان الجزائريين بتونس سنة 1926 .
52 - Germaine, Les Algériens, Op.Cit., p.301.
53 - ما عدا سكان بني ميزاب الذين كانوا يسكنون أماكن أخرى مثل الحمامات أو دكاكين عملهم .
54 - Germaine, Les Algériens, Op.Cit., p.322.
55 - الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلة A ، العلبة 278 ، الملف5. وثائق عديدة عن سكان الوكالات خاصة منهم الورقلية ، ورسالة المراقب المدني بتوزر يوم 6 فيفري سنة 1888 إلى محمد عزيز بوعتور ، الوزير الأول، حول هذا المجال.
56 - المصدر نفسه ، الوثيقة 45. وهي عبارة عن تقرير شيخ الورقلية إلى المقيم العام الفرنسي بتونس يوم 2 جوان سنة 1908.
57- Germaine, Les Algériens , Op.Cit., p.317.
58 - Idem
59 - Ibid,p. 306.
60 - الشقافة : أناس من ذات العائلة والانتماء الواحد تقريبا، فالبوشامبي مثلا ينتمون إلى الطريقة التجانية، وقد استقر هؤلاء بهذه المنطقة قبل الاحتلال الفرنسي.
61 Il est connue le Zwawi, en première ligne dans le combat, à l'arrière dans la paye.
62- Germaine, Les Algériens, Op.Cit.,p. 311.
63- Abdelhamid Largèche,Les ombres de la ville, pauvres, marginaux ,minoritaires à Tunis, 18 et 19 siècles, C.P.U, Manouba, Tounis, 1999, p. 80.
64- Touati Mebarka Hamed,Immigration Maghrebine et activités politiques en France de la 1ere guerre mondiale à veille du Front Populaire,Université deTunis I,1994,p.85.
65 - الاجراءات المتماثلة ، رقم 38 ، وثيقة مرسلة للأمن العام للحكومة التونسية يوم 11 نوفمبر سنة 1897 ، الأرشيف الوطني التونسي ، السلسلة A ، العلبة 277 ، الملف 2 .
66- Germaine, Les Algériens.,pp. 306-307.
67- Ibid,p.317.
68- Hagui, Les Algeriens originaux du sud , op.cit., page 46.

69 - مراسلة القنصل العام الفرنسي بتونس بتاريخ 23 ماي 1876 الى الحاكم العام بالجزائر، الأرشيف الوطني الجزائري لما وراء البحار(ANAOM) تونس ، العلبة 25 H 19، الملف 6 ، الوثيقة رقم 469 ، شريط 29 A، المعهد
الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية (ISHMN)، منوبة ، تونس .
70- تعليمة مدير الأمن العمومي يوم 6 جويلية1927، أرشيف كي دورسي1944-1955، العلبة 1927-1،الملف3 ، وثيقة 545 ، شريط 244 .
71- معلومات حول تونس، مركز الاستعلامات ودراسة الإدارة العامة لشؤون الأهالي في 15 مارس سنة 1937، الأرشيف الجزائري لما وراء البحار، تونس ، العلبة 32H25 ، ملف 13 ، الوثسقة 1149 ، شريط 46 A ، المعهد الأعلى للحركة
الوطنية ، منوبة ، تونس .